

خطوات الدول من أجل أحداث تغيير على مؤشرات مكافحة الفساد

كنة حتر

المستشارة الإقليمية

منظمة الشفافية الدولية

2018

الشفافية الدولية



- حركة عالمية لمكافحة الفساد
- السكرتاريا في برلين تعمل كمنظمة غير حكومية لمحاربة الفساد ونشر الوعي حول قيم النزاهة والشفافية
- 100 فرع في العالم
- الفروع هي مؤسسات مجتمع مدني محلية مستقلة ماليا وإداريا وتمنح درجة الاعتماد من الشفافية الدولية بناء على معايير النزاهة والشفافية التي تحملها المؤسسة
- تقوم المنظمة بعدة أمور:
 - اطلاق مؤشر مدركات الفساد
 - الدراسات والأبحاث: نظام النزاهة الوطني، نظام النزاهة المحلي، باروميتر الفساد (مقياس الفساد)
 - مراكز ارشاد ضحايا الفساد
 - التحالفات الدولية والإقليمية من أجل دفع منظومة النزاهة والشفافية من خلال المساهمة في القوانين والاستراتيجيات التي تهدف لوضع حد لظاهرة الفساد

32	مصر	117
31	جيبوتي	122
28	لبنان	143
28	موريتانيا	143
27	جزر القمر	148
18	العراق	169
17	ليبيا	171
16	السودان	175
16	اليمن	175
14	سوريا	178
9	الصومال	180

الترتيب الدولة / المنطقة الدرجة

21	الإمارات العربية المتحدة	71
29	قطر	63
57	المملكة العربية السعودية	49
59	الأردن	48
68	عمان	44
74	تونس	42
81	المغرب	40
85	الكويت	39
103	البحرين	36
112	الجزائر	33

مؤشر مدركات الفساد 2017 الدول العربية



كيف يمكن أن تصعد الدولة على مؤشر مدركات الفساد؟

مؤشر مدركات الفساد له طبيعة مركبة تعتمد على آراء خبراء وباحثين في 13 مصادرا ومؤشرا بحثيا يتم منها استخلاص المعطيات الخاصة بالحوكمة أو مكافحة الفساد، ومنها مؤشرات البنك الدولي ومشروع العدالة العالمي والمنتدى الاقتصادي العالمي....

وبالتالي هناك إشكالية في تحديد المعطيات التي تؤثر على علامة الدولة، حيث أن تعديلا على الإطار التشريعي في الدولة أو حتى حملة واسعة لمحاسبة الفاسدين وحدها لن تؤثر على الدرجة.

التأثير على درجة المؤثر يأخذ وقتا ويكون تراكميا وتدرجيا. لذا يتم دراسة درجة الدولة عبر عدة سنوات من أجل تحليل معطيات التأثير في عملية مكافحة الفساد للأحسن أو للأسوأ.

لكن!!!!



مكافحة الفساد هي عملية متكاملة يمكن الاستناد إلى عدة مصادر ودراسات بحثية يمكن أن نوصي بالاطلاع عليها من أجل أحداث التغيير المنشود:

1- دليل صادر عن الشفافية الدولية

2- خطوات عملية لمكافحة الفساد

3- نظام النزاهة الوطني

4- مؤشرات دولية



خطوات الدول لمكافحة الفساد

1- استقلال القضاء:

- Introducing tenure for judges;

- تعيين ومحاسبة القضاة: أن تتم هذه العملية بوجود جسم مهني مستقل ويتم المصادقة على صحة عملية التعيين أو المحاسبة من قبل ثلثي المجلس التشريعي

- وضع المعايير التي تضمن الفصل بين المصالح الشخصية والعامّة من خلال وجود قانون لتضارب المصالح وسياسات لمنع الواسطة والمحسوبية

- أن يتم ضمان محاكمات عادلة محمية من التدخلات السياسية



2- العبء الإداري

- التسهيل في تسجيل الأعمال
- تسهيل وتبسيط معاملات دفع الضرائب
 - تعديل قوانين الضريبة
 - تحصيل الضرائب من خلال المكاتب الخاصة
 - تسهيل دفع الضرائب عبر الخدمات الإلكترونية
- تعديل أو إلغاء القوانين التي تمنح تسهيلات خاصة لفئات معينة في المجتمع

3- الانفتاح التجاري

- تقليص الإجراءات التي تعيق عمليات الاستيراد والتصدير
- تبسيط الإجراءات
- اجراء التعديلات والإصلاح لدوائر الجمارك.



4- شفافية الموازنات

- تسهيل الوصول إلى الوثائق الخاصة بالموازنات
 - استخدام المعايير الدولية في الموازنات مثل تصنيف بنود الموازنات
 - استخدام الصفحات الإلكترونية لمراقبة صرف الموازنات العامة وموازنات البلديات
 - المشاركة الفعالة لمؤسسات المجتمع المدني في الموازنات
 - ومعايير أخرى يمكن الاطلاع عليها في الشراكة العالمية للموازنات
- [International Budget Partnership.](http://www.internationalbudget.org/)

من أجل إنجاح عملية مكافحة الفساد ووضع حد لانتشاره يجب تفعيل دور المجتمع المدني والإعلام في المحاسبة المجتمعية وهذا لا يتم إلا بوجود قوانين تضمن حرية الرأي والتجمع وقوانين حق الحصول على المعلومات



5- المواطنة الإلكترونية

- دعم القدرة على الحصول على الانترنت والوصول إلى الشبكة العنكبوتية
- ضمان حرية الانترنت
- الاستثمار في تعليم تكنولوجيا المعلومات.
- وضع إطار قانوني واضح لحرية الحصول على المعلومات
- استخدام المنصات الإلكترونية التي تدعم عمل مؤسسات المجتمع المدني مثل الحكومة الإلكترونية والمواقع الإلكترونية للإبلاغ عن الفساد

6- حرية الإعلام

- إلا تكون القوانين الناظمة للإعلام قابعة لحرية
- ضمان سلامة الصحفيين وعدم ملاحقتهم والتضييق عليهم واستخدام العنف معهم
- أن تعتبر حرية الإعلام سواء التقليدية أو الجديدة شرطا من شروط التنمية
- دعم المنصات التي تقدم التحقيقات الاستقصائية التي تكشف الفساد



الشعب الذي ينتخب الفاسدين و الانتهازيين
والمحتالين والناهبين والخونة،
لا يعتبر ضحية بل شريكا في الجريمة.

- جورج أرويل



أعمدة نظام النزاهة الوطني



التنمية
المستدامة

سيادة
القانون

نوعية
الحياة

نظام النزاهة الوطني

التشريعية

التنفيذية

القضائية

القطاع العام

انفاذ القانون

هيئة الانتخابات

ديوان المظالم

ديوان المحاسبة

هيئة مكافحة الفساد

الاحزاب السياسية

الاعلام

المجتمع المدني

القطاع الخاص

دعائم المحاور

الاقتصادية السياسية الاجتماعية الثقافية



مؤسسات الحكم الرئيسية	لقطاع العام ومؤسسات إنفاذ القانون وهيئات الرقابة	جهات الفاعلة غير الحكومية في النظام الوطني للنزاهة
السلطة التنفيذية	القطاع العام	الأحزاب السياسية
السلطة القضائية	هيئات إنفاذ القانون	الإعلام
السلطة التشريعية	هيئة مكافحة الفساد	القطاع الخاص
	ديوان المحاسبة	المدني المجتمع



ركائز نظام النزاهة الوطني

إلى أي مدى يلعب العامل السياسي والاجتماعي دورا هاما في تحقيق منظومة نزاهة متكاملة:

- **السياسة:** جو سياسي حر وتنافسي، حقوق مدنية، سيادة القانون، مؤسسات ديمقراطية

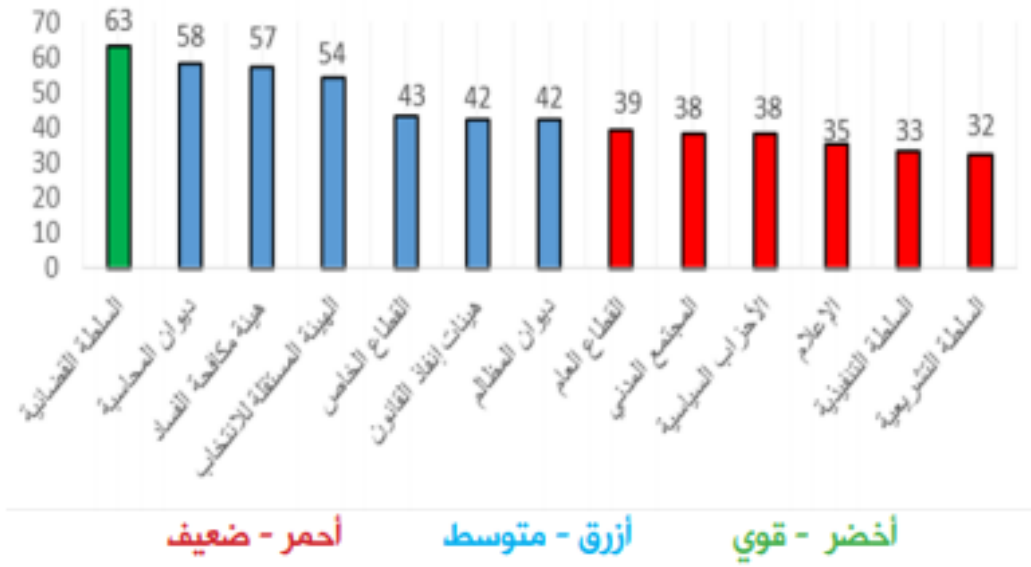
- **المجتمع:** طبقية، دين، لغات مختلفة/صراعات لغوية، حقوق الأقليات، حرية التجمع والتنظيم، شبكات اجتماعية

- **اقتصاد:** توزيع الثروات، النمو الاقتصادي، الإقصاء الاجتماعي، شبكات الأمان / الضمان الاجتماعي، البنية التحتية

- **الثقافة:** الثقة، التضامن الشعبي، النزاهة الفردية، أخلاقيات المجتمع

الجدول رقم (١) : النتائج الرئيسية لتحليل نظام النزاهة الوطني

أعمدة النزاهة الوطنية - الدرجة / ١٠٠



المؤسسة	الدرجة	التصنيف
القضاء	٦٣	قوي
ديوان المحاسبة	٥٨	متوسط
هيئة مكافحة الفساد	٥٧	متوسط
الهيئة المستقلة للانتخاب	٥٤	متوسط
القطاع الخاص	٤٣	متوسط
ديوان المظالم - هيئات انفاذ القانون	٤٢	متوسط
القطاع العام	٣٩	ضعيف
الاحزاب السياسية - المجتمع المدني	٣٨	ضعيف
الاعلام	٣٥	ضعيف
السلطة التنفيذية	٣٣	ضعيف
السلطة التشريعية	٣٢	ضعيف

التوصيات:

- مستوى الشفافية والمساءلة أيضا. وعليه: -
المصادقة على قانون ينص على تطبيق واجب التصريح
بالمكاسب لجميع أعضاء السلطة التنفيذية وأصحاب
المناصب المنتخبة على الصعيدين الوطني والمحلي،
إضافة إلى أعضاء الهيئات الدستورية المستقلة.

- على السلطة التشريعية أن تصادق على **قانون**
يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة مستبدلة
به المرسوم المتعلق بالحق في النفاذ إلى الوثائق
الإدارية.

- على السلطة التشريعية أن تصادق على قانون
يتعلق بتضارب المصالح.

- على السلطة التشريعية المصادقة على قوانين
تتعلق بتجريم الإثراء غير المشروع **وحماية المبلغين**
عن الفساد.

السلطة التنفيذية

مجموع نقاط العمود:

100/37.66

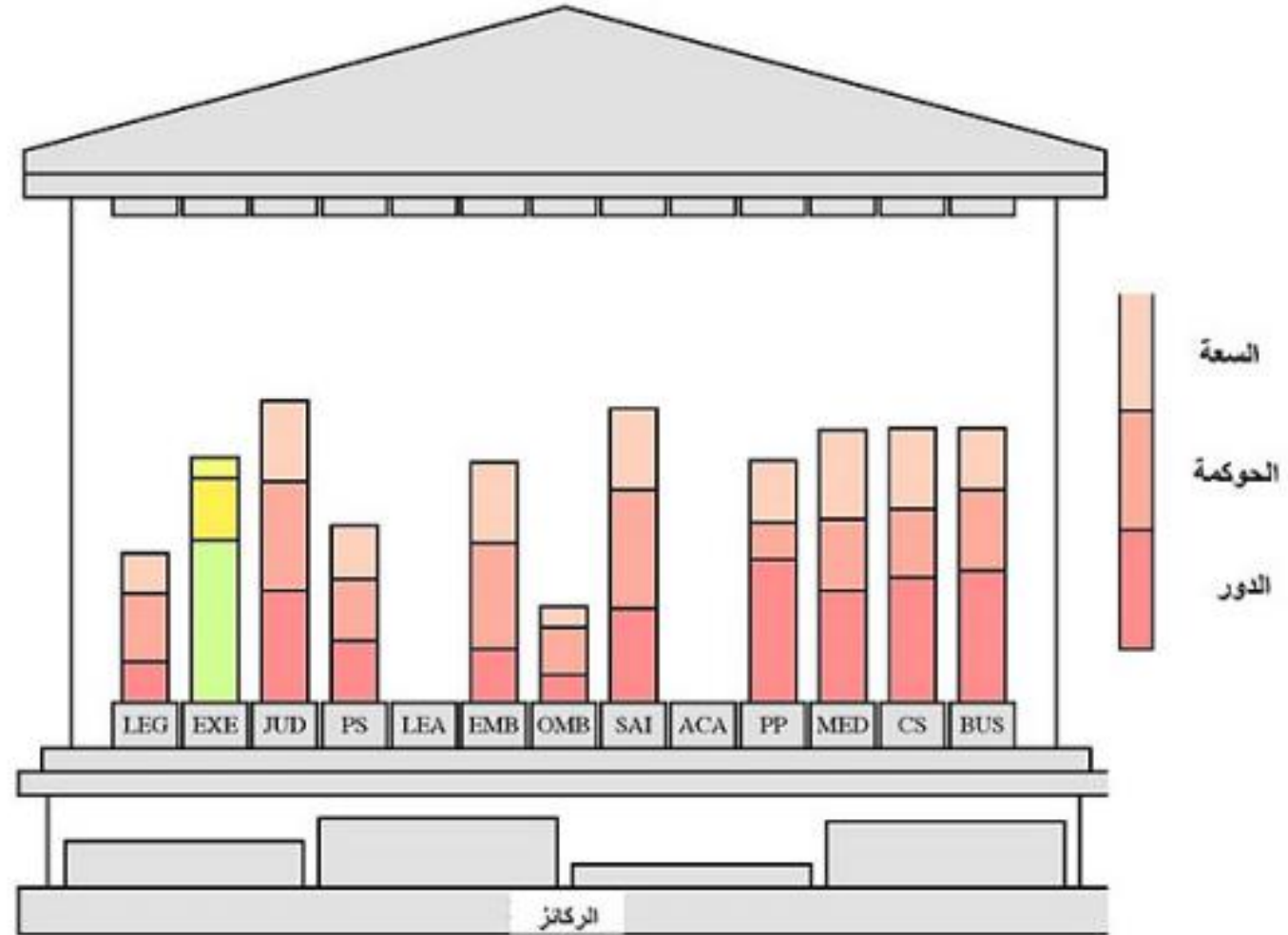
الممارسة	الإطار القانوني	المؤشر	
75	100	الموارد	القدرات
50	50	الاستقلالية	
25	25	الشفافية	الحوكمة
00	25	المساءلة	
25	25	النزاهة	
25		المساهمة في جهود مكافحة الفساد	الدور

النظام الوطني للنزاهة



الجمعية اللبنانية
لتعزيز
الشفافية

لافساد



السياسة

المجتمع

الاقتصاد

الثقافة

SAI - مؤسسة المراجعة المحاسبية العليا
ACA - هيئة مكافحة الفساد
PP - الأحزاب السياسية
MED - الإعلام
CS - المجتمع المدني
BUS - قطاع الأعمال التجارية

LEG - السلطة التشريعية
EXE - السلطة التنفيذية
JUD - القضاء
PS - القطاع العام
LEA - هيئات إنفاذ القانون
EMB - هيئة إدارة الانتخابات
OMB - أمين المظالم

أمثلة عن دول كافحة الفساد



جورجيا:

قبل عام 2003 كانت جورجيا من أكثر البلدان فسادا في المنطقة، لكن بعد موجة التغيير تقدمت في مجال مكافحة الفساد بسبب وجود أرض خصبة وإرادة سياسية وقامت بالتالي:

- بين 2003-2010: اعتقال ومحاكمة 1000 مسؤول حكومي في قضايا فساد
- حزمة من القوانين ذات المعايير العالمية في مكافحة الفساد مع التطبيق الفاعل حيث ركزت على:

- 1- الوقاية: حملات مكثفة مركزة
- 2- الإصلاح الإداري والمؤسسي: تم تقليص 50% من موظفي القطاع العام
- 3- تحرير وتشجيع الاستثمار والقطاع الخاص
- 4- المشاركة المجتمعية في عملية مكافحة الفساد

- التحرر الاقتصادي قدم حولا قضت على دوافع وفرص الاستغلال والرشوة
- إصلاح الشرطة حيث قامت بطرد 15000 شرطي متورط بالفساد (النصف) وتم تفعيل نظام الانتساب على أساس الكفاءة والمنافسة

دليل حول مكافحة الفساد في الخدمات العامة



يقدم هذا الدليل عملية تقييم مخاطر الفساد في قطاع الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، ويقدم بالتالي تحليلا للتحديات في الخدمة المقدمة وفي البنى التحتية تحديدا.

ويقدم اقتراحات قد تنطبق أيضا على قطاع الخدمات الأخرى في الدولة، ويتم التركيز على القضايا التي تخص بالذات تقديم الخدمات مثل:

1- إدارة الموارد البشرية

2- اللامركزية

قطاع التعليم



- 1- مراقبة الموازنة المخصصة للتعليم وطرق صرفها
- 2- نظم إدارة المعلومات
- 3- إدارة الموارد البشرية
- 4- مدونات السلوك والنزاهة
- 5- مراقبة وتقييم الأداء
- 6- أليات وقنوات الإبلاغ عن الفساد
- 7- تفاعل ومشاركة الأهل



الحكم المحلي

على الصعيد العالمي هناك توجه متزايد حول الاصلاح في نظام الحكم عن طريق تبني انماط اللامركزية في الحكم أو بما يُعرف في نقل المسؤوليات والمهام المتعلقة ببعض الخدمات بما يشمل: اتخاذ القرارات، التطبيق والاشراف على التنفيذ من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية المنتخبة، وذلك ايماناً بمبدأ أن الهيئات المحلية أكثر قدرة على معرفة احتياجات مواطنيها واهتماماتهم.

ولتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل الهيئات المحلية، بادرت منظمة الشفافية الدولية في تطوير أداة:

دراسة نظام النزاهة في الهيئات المحلية

لتعزيز نظام النزاهة في عمل الهيئات المحلية بهدف تقييم شفافية الاجراءات والآليات التي تُقدم في اطارها الخدمات وفاعلية نظام العمل ونزاهة العاملين فيه، بلورة توصيات لتعزيز نظام النزاهة بالتعاون مع الفئة المستهدفة إضافة إلى تعزيز دور الأطراف المجتمعية في المساءلة المجتمعية.

أدوات متاحة لمكافحة الفساد



1- دراسة نظام النزاهة الوطني

2- دليل مراقبة مكافحة الفساد من أجل التنمية المستدامة

[HTTPS://KNOWLEDGEHUB.TRANSPARENCY.ORG/PRODUCT/MONITORING-CORRUPTION-AND-ANTI-CORRUPTION-IN-THE-SUSTAINABLE-DEVELOPMENT-GO](https://knowledgehub.transparency.org/product/monitoring-corruption-and-anti-corruption-in-the-sustainable-development-go)

3- دليل للأدوات المتوفرة التي تدرس مكافحة الفساد في الدول

[HTTPS://WWW.TRANSPARENCY.ORG/FILES/CONTENT/CORRUPTIONQAS/HOW_TO_GUIDE_CORRUPTION_ASSESSMENT_TOOLS_2016.PDF](https://www.transparency.org/files/content/corruptionqas/how_to_guide_corruption_assessment_tools_2016.pdf)

4- أمثلة عن نجاح جهود مكافحة الفساد

[HTTPS://WWW.TRANSPARENCY.ORG/FILES/CONTENT/CORRUPTIONQAS/SUCCESSFUL_ANTI-CORRUPTION_REFORMS.PDF](https://www.transparency.org/files/content/corruptionqas/successful_anti-corruption_reforms.pdf)

5- دليل حول مكافحة الفساد في الخدمات العامة

[HTTPS://KNOWLEDGEHUB.TRANSPARENCY.ORG/GUIDE/TOPIC-GUIDE-ON-CORRUPTION-IN-SERVICE-DELIVERY/4470](https://knowledgehub.transparency.org/guide/topic-guide-on-corruption-in-service-delivery/4470)

